القصار للوزير حكيم: الإصلاح الاقتصادي يحتاج إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص

4/3/2014

Kindly click on the LOGO of each medium to read full article

Title	الأوليات الاقتصادية بين حكيم والقصّار				
Website	http://www.assafir.com	Date	4/3/2014	Page	

Title	حكيم يبحث مع القصّار متطلبات الاقتصاد: إقرار قانون الشراكة في طليعة أوليات الوزارة				
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	4/3/2014	Page	

Title	Hakim et Kassar discutent des priorites economiques				
Website	http://www.lorientlejour.com	Date	4/3/2014	Page	

Title	القصّار لحكيم: الاصلاح الاقتصادي يحتاج الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص				
Website	http://www.aliwaa.com	Date	4/3/2014	Page	

Title	حكيم زار القصّار مؤكدا اهمية الشراكة والسعي لانضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية				
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date		Page	

Title	**بحث وبلحاج تداعيات الأزمة السوريّة على الاقتصاد حكيم عرض والقصّار تعزيز البيئة الاستثماريّة: قانون الشراكة بين القطاعين أولويّات مهامنا**				
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	4/3/2014	Page	

Title	قرار قانون الشراكة في اولية الاقتصاد				
Website	http://www.albaladonline.com	Date	4/3/2014	Page	

Title	حكيم زار القصّار: إقرار قانون الشراكة في طليعة أوليات الوزارة				
Website	http://www.elshark.com	Date	4/3/2014	Page	

Title	حكيم للقصّار: إقرار ال "PPP" أولية				
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	4/3/2014	Page	

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

السفير

الأولويات الاقتصادية بين حكيم والقصار

التقى، امس، رئيس «الهيئات الاقتصادية» عدنان القصار، وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم. وقدم اليه التهاني بتعيينه وزيرا، وركز الاجتماع على أهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقا من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات وإجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصار على حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية «لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة»، مؤكدا أنه «لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

واذ أشار القصار الى «الاهتمام الكبير لاتحاد الغرف العربية بالتعاون مع حكيم»، اعتبر وزير الاقتصاد أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة».

لافتا الانتباه الى اهتمام الوزارة بانضمام «لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع وتنسيق تدفق الدعم الخارجي للاقتصاد اللبناني، والتركيز على حماية المستهلك، الى جانب الحملة الجارية حاليا لدعم وإنهاض الاقتصاد اللبناني بالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية».

Back to Top

المستقبل

حكيم يبحث مع القصار متطلبات الاقتصاد:
إقرار قانون الشراكة في طليعة أولويات الوزارة

استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار أمس، وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم. وركز الاجتماع على أهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقاً من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات وإجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصار على حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية «لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة».

ولفت إلى أهمية ذلك في ظل الأوضاع المالية للدولة، «فيما يعاني الاقتصاد ثغرات أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الاستفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشروعات على أسس تجارية وتنافسية»، مؤكداً أنه «لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

أما حكيم فأكد أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية، معتبرا أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة».

Back to Top

L'Orient LE JOUR

Conjoncture

Hakim et Kassar discutent des priorités économiques

Le président des organismes économiques, Adnane Kassar, a reçu hier le ministre de l'Économie et du Commerce, Alain Hakim, pour discuter des priorités économiques et des moyens de les mettre en place le plus rapidement possible. C'est autour du partenariat public-privé (PPP) que M. Kassar a insisté, appelant le ministre à accorder une importance particulière à « l'adoption de tous les projets de loi susceptibles d'attirer les investisseurs et de répondre aux besoins socio-économiques des citoyens ». « L'économie libanaise connaît des déficiences importantes en termes d'infrastructures, et ce n'est qu'à travers l'expertise et la compétence du secteur privé que les véritables réformes pourront avoir lieu », a opiné le président des organismes économiques. Il a par ailleurs mis en avant le rôle de l'Union des Chambres arabes, dont il est également président, « et qui se charge de l'organisation des sommets économiques arabes, en tant que représentant du secteur privé arabe dans son ensemble ».

De son côté, M. Hakim a assuré les organismes économiques de son soutien et a promis de faire du projet de loi sur le PPP une des priorités de son ministère. Il a également souligné son attachement à œuvrer pour l'adhésion du Liban à l'Organisation mondiale du commerce (OMC), pour la protection du consommateur ou encore pour soutenir la campagne d'éveil, lancée avec l'Association des commerçants de Beyrouth (ACB), visant à encourager la consommation interne.

Plus tard dans la journée, le ministre de l'Économie et du Commerce a reçu le directeur régional pour le Moyen-Orient de la Banque mondiale (BM), Farid Belhaj, pour une visite protocolaire au cours de laquelle il a été question des répercussions socio-économiques de la crise syrienne. Les deux hommes ont également discuté de la rencontre des pays donateurs qui aura lieu demain à Paris, en présence du chef de l'État, Michel Sleiman.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

اللواء

7 AL-LIWAA Mardi 4/3/2014

القصّار لحكيم: الإصلاح الإقتصادي يحتاج إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تمنى رئيس الهيئات الإقتصادية الوزير السابق عدنان القصّار على وزير الاقتصاد والتجارة الان حكيم «الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وكان القصّار استقبل الوزير حكيم امس، وهنأه «باستلامه هذه الحقيبة الوزارية الحيوية»، وتركز الاجتماع على اهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقاً من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات وإجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصّار على حكيم «الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في صيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة».

ولفت إلى «أهمية ذلك في ظل الأوضاع المالية للدولة، فيما يعاني الاقتصاد من ثغرات أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الإفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشاريع على أسس تجارية وتنافسية»، مؤكداً أن «لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

الوزيران الحكيم والقصار

كما أشار القصّار الى «اهتمام اتحاد الغرف العربية الكبير بالتعاون معه، والدور الحيوي الذي يقوم به هذا الاتحاد، والذي يضمّ غرف جميع الدول العربية ويمثل القطاع الخاص العربي ويتكلم باسمه ويحاور الحكومات العربية نيابة عنه، حيث يقوم بدور رئيسي في التحضير للقمم الاقتصادية العربية».

حكيم

بدوره أكد الوزير حكيم «أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية»، معتبراً أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة». كما أشار الى «المجالات الحيوية الأخرى التي تهتم بها الوزارة حالياً لضمّ لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع تدفق الدعم الخارجي للإقتصاد اللبناني وتنسيقه، والتركيز على حماية المستهلك، إلى جانب الحملة الجارية حالياً لدعم الاقتصاد اللبناني وإنهاضه، بالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية».

وتم الإتفاق على متابعة التواصل والتعاون لبلورة رؤية مشتركة مع الهيئات الاقتصادية في شأن كل الملفات الإقتصادية، بهدف وضع المرتكزات لانطلاقة جديدة للإقتصاد اللبناني تواكب تطلعات القطاع الخاص والمواطن اللبناني على السواء.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الأنوار

٨

بيروت –الثلاثاء ٤ آذار ٢٠١٤– السنة ٥٥ – العدد ١٨٥٧٢
Beyrouth - Mardi 4 Mars 2014 - 55e Année - No.18572

حكيم زار القصار مؤكداً اهمية الشراكة والسعي لانضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية

استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار امس، وزير الاقتصاد والتجارة الان حكيم. وقدم اليه القصار التهاني بتعيينه وزيرا. وركز الاجتماع على أهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقا من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات واجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصار على حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية «لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة».

ولفت إلى أهمية ذلك في ظل الأوضاع المالية للدولة، «فيما يعاني الاقتصاد ثغرات أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الاستفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشروعات على أسس تجارية وتنافسية»، مؤكدا أنه «لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

كما أشار القصار الى «الاهتمام الكبير لاتحاد الغرف العربية بالتعاون مع معاليه، وإلى الدور الحيوي الذي يقوم به هذا الاتحاد، والذي يضم الغرف العربية لجميع الدول العربية، ويمثل القطاع الخاص العربي، ويتكلم باسمه ويحاور الحكومات العربية نيابة عنه، حيث يقوم بدور رئيسي في التحضير للقمم الاقتصادية العربية».

حكيم

بدوره أكد حكيم أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية، معتبرا أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة». وأشار الى المجالات الحيوية الأخرى التي تهتم بها الوزارة حاليا لضم لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع وتنسيق تدفق الدعم الخارجي للاقتصاد اللبناني، والتركيز على حماية المستهلك، الى جانب الحملة الجارية حاليا لدعم وإنهاض الاقتصاد اللبناني بالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية.

وتم الاتفاق على متابعة التواصل والتعاون لبلورة رؤية مشتركة مع الهيئات الاقتصادية بشأن كل الملفات الاقتصادية، «بهدف وضع المرتكزات لانطلاقة جديدة للاقتصاد اللبناني تواكب تطلعات القطاع الخاص والمواطن اللبناني على حد سواء».

Back to Top

الديار

بحث وبلحاج تداعيات الأزمة السوريّة على الاقتصاد حكيم عرض والقصّار تعزيز البيئة الاستثماريّة: قانون الشراكة بين القطاعين أولويّات مهامنا

04 آذار، 2014

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار امس، وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم. وقدم اليه القصار التهاني بتعيينه وزيرا. وركز الاجتماع على أهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقا من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات وإجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصار على حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية «لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة».

ولفت إلى أهمية ذلك في ظل الأوضاع المالية للدولة، «فيما يعاني الاقتصاد ثغرات أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الاستفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشروعات على أسس تجارية وتنافسية»، مؤكدا أنه «لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

كما أشار القصار الى «الاهتمام الكبير لاتحاد الغرف العربية بالتعاون مع الوزير حكيم، وإلى الدور الحيوي الذي يقوم به هذا الاتحاد، والذي يضم الغرف العربية لجميع الدول العربية، ويمثل القطاع الخاص العربي، ويتكلم باسمه ويحاور الحكومات العربية نيابة عنه، حيث يقوم بدور رئيسي في التحضير للقمم الاقتصادية العربية».

بدوره أكد حكيم أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية، معتبرا أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة». وأشار الى المجالات الحيوية الأخرى التي تهتم بها الوزارة حاليا لضم لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع وتنسيق تدفق الدعم الخارجي للاقتصاد اللبناني، والتركيز على حماية المستهلك، الى جانب الحملة الجارية حاليا لدعم وإنهاض الاقتصاد اللبناني بالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية.

وتم الاتفاق على متابعة التواصل والتعاون لبلورة رؤية مشتركة مع الهيئات الاقتصادية بشأن كل الملفات الاقتصادية، «بهدف وضع المرتكزات لانطلاقة جديدة للاقتصاد اللبناني تواكب تطلعات القطاع الخاص والمواطن اللبناني على حد سواء».

وكان الوزير حكيم، استقبل امس المدير الاقليمي للشرق الاوسط في البنك الدولي فريد بلحاج في زيارة بروتوكولية، تم في خلالها البحث في العلاقات الثنائية وفي تداعيات الازمة السورية على لبنان اجتماعيا واقتصاديا.

كما تم التشاور في اجتماع الدول المانحة الذي سيعقد في الخامس من الشهر الحالي في باريس، في حضور رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، اضافة الى المشاريع التي يقوم بها البنك في لبنان لاسيما في ما يتعلق بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم وعلى صعيد الاتصالات والطرق والصرف الصحي ودعم تنمية البلديات.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

والتقى حكيم رئيس تعاونية الشمندر السكري جورج الهراوي، الذي قال: «لقاؤنا هو للتهنئة، وكانت مناسبة طالبناه بتصفية موسم 2013 واحالة الملف الى وزارة المالية لصرف حقوق المزارعين. اما بالنسبة للموسم 2014 الحالي ابلغنا معاليه بضرورة السير به لانه لايرتب على الخزينة اية اعباء باعتبار ان الاموال مرصودة ويجب تدويرها».

ثم استقبل، وفد اتحاد نقابات الافران الذي ضم رئيس الاتحاد كاظم ابراهيم والامين العام انطوان سيف والنقيبين على ابراهيم ورياض السيد.

Back to Top

البلد

إقرار قانون الشراكة في أولوية "الاقتصاد"

اجتمع وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم مع رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، كما التقى فاعليات اقتصادية.

صدى البلد

القصار مجتمعاً الى حكيم

البلد

بحث رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار أمس مع وزير الاقتصاد والتجارة الان حكيم في أهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقا من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات وإجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصار على حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية "لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة".

ولفت إلى أهمية ذلك في ظل الأوضاع المالية للدولة، "فيما يعاني الاقتصاد ثغرات أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الاستفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشروعات على أسس تجارية وتنافسية"، مؤكدا أنه "لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

كما أشار القصار الى "الاهتمام الكبير لاتحاد الغرف العربية بالتعاون مع معاليه، وإلى الدور الحيوي الذي يقوم به هذا الاتحاد، والذي يضم الغرف العربية لجميع الدول العربية، ويمثل القطاع الخاص العربي، ويتكلم باسمه ويحاور الحكومات العربية نيابة عنه، حيث يقوم بدور رئيسي في التحضير للقمم الاقتصادية العربية".

بدوره أكد حكيم أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية، معتبرا أن "إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة". وأشار الى المجالات الحيوية الأخرى التي تهتم بها الوزارة حاليا لضم لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع وتنسيق تدفق الدعم الخارجي للاقتصاد اللبناني، والتركيز على حماية المستهلك، الى جانب الحملة الجارية حاليا لدعم وإنهاض الاقتصاد اللبناني بالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية.

وتم الاتفاق على متابعة التواصل والتعاون لبلورة رؤية مشتركة مع الهيئات الاقتصادية بشأن كل الملفات الاقتصادية، "بهدف وضع المرتكزات لانطلاقة جديدة للاقتصاد اللبناني تواكب تطلعات القطاع الخاص والمواطن اللبناني على حد سواء".

البنك الدولي

كما تناول حكيم مع المدير الإقليمي للشرق الأوسط في البنك الدولي فريد بلحاج خلال زيارة بروتوكولية، في العلاقات الثنائية بين لبنان والبنك الدولي.

وتم التداول في اجتماع الدول المانحة الذي سيعقد في 5 آذار في باريس في حضور رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وجرى أيضاً عرض مشاريع البنك الدولي في لبنان ولا سيما في ما يتعلق بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، وعلى صعيد الإتصالات والطرقات والصرف الصحي ودعم تنمية البلديات. وتطرق البحث أيضاً إلى تداعيات الازمة السورية على لبنان اجتماعياً واقتصادياً.

الشمندر السكري

والتقى حكيم رئيس تعاونية الشمندر السكري جورج الهراوي الذي قال: طالبنا الوزير بتصفية موسم 2013 وإحالة الملف الى وزارة المال لصرف حقوق المزارعين، أما بالنسبة إلى الموسم 2014 فأبلغنا الوزير بضرورة السير به لأنه لا يرتّب على الخزينة أي أعباء باعتبار أن الاموال مرصودة ويجب تدويرها.

وقال الهراوي إنه سلّم حكيم كل المستندات اللازمة ووعد الوفد بدرسها.

واستقبل حكيم وفد اتحاد نقابات الأفران، ضمّ رئيس الإتحاد كاظم ابراهيم والأمين العام أنطوان سيف والنقيبين علي ابراهيم ورياض السيد. واستمع حكيم الى أوضاع صناعة الرغيف، وبعد اللقاء أكد ابراهيم أنهم على تواصل دائم ومستمر مع الوزارة، بما يؤمّن المصلحة العامة".

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الشرق
الثلاثاء 4 آذار 2014 – السنة 87 رقم العدد 19430

حكيم زار القصار: إقرار قانون الشراكة في طليعة أولويات الوزارة

القصار ووزير الاقتصاد

استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار امس، وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم. وقدم اليه القصار التهاني بتعيينه وزيرا. وركز الاجتماع على أهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقا من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات واجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصار على حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية «لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة».

ولفت الى أهمية ذلك في ظل الأوضاع المالية للدولة، «فيما يعاني الاقتصاد ثغرات أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الاستفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشروعات على أسس تجارية وتنافسية»، مؤكدا أنه «لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

كما أشار القصار الى «الاهتمام الكبير لاتحاد الغرف العربية بالتعاون مع معاليه، وإلى الدور الحيوي الذي يقوم به هذا الاتحاد، والذي يضم الغرف العربية لجميع الدول العربية، ويمثل القطاع الخاص العربي، ويتكلم باسمه ويحاور الحكومات العربية نيابة عنه، حيث يقوم بدور رئيسي في التحضير للقمم الاقتصادية العربية».

بدوره أكد حكيم أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية، معتبرا أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة». وأشار الى المجالات الحيوية الأخرى التي تهتم بها الوزارة حاليا لضم لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع وتنسيق تدفق الدعم الخارجي للاقتصاد اللبناني، والتركيز على حماية المستهلك، الى جانب الحملة الجارية حاليا لدعم وانهاض الاقتصاد اللبناني بالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية.

وتم الاتفاق على متابعة التواصل والتعاون لبلورة رؤية مشتركة مع الهيئات الاقتصادية بشأن كل الملفات الاقتصادية، «بهدف وضع المرتكزات لانطلاقة جديدة للاقتصاد اللبناني تواكب تطلعات القطاع الخاص والمواطن اللبناني على حد سواء».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الجمهورية

الشرق

الثلاثاء 4 آذار 2014 – السنة 87 رقم العدد 19430

حكيم زار القصار: إقرار قانون الشراكة في طليعة أولويات الوزارة

القصار ووزير الاقتصاد

استقبل رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار امس، وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم. وقدم اليه القصار التهاني بتعيينه وزيرا. وركز الاجتماع على أهمية التعاون لمقاربة الأولويات الاقتصادية في هذه المرحلة، انطلاقا من تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وما يتطلبه ذلك من مبادرات وإجراءات يجب الاهتمام بها.

وتمنى القصار على حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية الحيوية «لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة».

ولفت إلى أهمية ذلك في ظل الأوضاع المالية للدولة، «فيما يعاني الاقتصاد ثغرات أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الاستفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشروعات على أسس تجارية وتنافسية»، مؤكدا أنه «لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

كما أشار القصار الى «الاهتمام الكبير لاتحاد الغرف العربية بالتعاون مع معاليه، وإلى الدور الحيوي الذي يقوم به هذا الاتحاد، والذي يضم الغرف العربية لجميع الدول العربية، ويمثل القطاع الخاص العربي، ويتكلم باسمه ويحاور الحكومات العربية نيابة عنه، حيث يقوم بدور رئيسي في التحضير للقمم الاقتصادية العربية».

بدوره أكد حكيم أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية، معتبرا أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة». وأشار الى المجالات الحيوية الأخرى التي تهتم بها الوزارة حاليا لضم لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع وتنسيق تدفق الدعم الخارجي للاقتصاد اللبناني، والتركيز على حماية المستهلك، الى جانب الحملة الجارية حاليا لدعم وإنهاض الاقتصاد اللبناني بالتعاون مع اتحاد الغرف اللبنانية.

وتم الاتفاق على متابعة التواصل والتعاون لبلورة رؤية مشتركة مع الهيئات الاقتصادية بشأن كل الملفات الاقتصادية، «بهدف وضع المرتكزات لانطلاقة جديدة للاقتصاد اللبناني تواكب تطلعات القطاع الخاص والمواطن اللبناني على حد سواء».

Back to Top

الأخبار al-akhbar

«الشراكة في طليعة أولويات» وزارة الاقتصاد

تمنى رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار على وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم الاهتمام بإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية «لتعزيز البيئة الاستثمارية ومواكبة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي طليعتها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغته الأخيرة الصادرة عن المجلس الأعلى للخصخصة»، فيما «يعاني الاقتصاد ثغراً أساسية في مجال تطوير البنى التحتية، ويحتاج إلى الاستفادة من طاقات القطاع الخاص اللبناني للقيام بالمشروعات على أسس تجارية وتنافسية». من جهته، أكد حكيم أن «إقرار قانون الشراكة يأتي في طليعة أولويات الوزارة»، إلى جانب ضم لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع وتنسيق تدفق الدعم الخارجي للاقتصاد اللبناني وحماية المستهلك.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.